الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن حوار البرلمانات العربية
19 أيار/مايو 2022

يتطلب تحقيق أهداف خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في المنطقة العربية تنسيق الجهود بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أعضاء البرلمانات الذين يضطلعون بدور أساسي في النهوض بحقوق كبار السن والتعبير عن حاجاتهم وأولوياتهم. فالبرلمانيون مسؤولون عن سنّ القوانين والتشريعات التي تكرّس حماية كبار السن وتمكينهم، فضلاً عن مناقشة وإقرار الميزانيات الوطنية التي ينبغي أن تُخصّص فيها الموارد اللازمة لتلبية حاجات كبار السن. وهم مكلّفون أيضاً بالتأكد من أن الحكومات تضع استراتيجيات وبرامج موجّهة للفئات الأكثر عرضة للمخاطر، بما في ذلك كبار السن، وأنها تنفذّها على نحو فعال. ومن هذا المنطلق وفي إطار التحضير للمراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد، واستناداً إلى النَّهج التشاركي الذي اعتُمد في عملية التحضير، نظّمت الإسكوا بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعاً شارك فيه عددٌ من البرلمانيين من مختلف الدول العربية.

وكان لهذا الاجتماع أهمية بالغة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية إذ قدم لمحة عامة عن مضمون خطة عمل مدريد وعملية مراجعة الخطة في المنطقة العربية بالإضافة إلى التقدم المحرز في إعداد تقارير المراجعة الوطنية. وتبادل البرلمانيون المعارف والخبرات بشأن دورهم ومساهماتهم في معالجة قضايا كبار السن، وتطرّقوا إلى التحديات التي يواجهونها وسُبُل تعزيز مشاركتهم في النهوض بقضايا كبار السن تنفيذاً لأهداف خطة عمل مدريد.

وخَلُص المجتمعون إلى عدد من الرسائل الرئيسية والتوصيات أبرزها:

1- ضمان أن يكرّس الدستور والقوانين حقوق كبار السن، ومراجعة القوانين الحالية للتأكد من أنها تكفل هذه الحقوق.

2- دمج قضايا كبار السن في العملية التشريعية والتمثيلية والرقابية للبرلمانات وفي أعمال اللجان البرلمانية.

3- تعزيز معارف وقدرات البرلمانيين وموظفي اللجان البرلمانية للاستجابة لقضايا كبار السن في العملية التشريعية والرقابية.

4- حثّ البرلمانات على سنّ القوانين الخاصة بكبار السن على نحو يكرّس جميع حقوقهم كالحماية الاجتماعية والصحة والأمن المالي والغذاء والنقل والحماية من العنف وغيرها، إضافة إلى سنّ قوانين تدعم عائلة كبير السن وتعزز تبادل الدعم بين الأجيال.

5- تعزيز الدور الرقابي للبرلمان في مساءلة الحكومة عن برامجها الخاصة بكبار السن، وتخصيص جلسات للمساءلة بشأن قضايا كبار السن.

6- تشجيع وضع الميزانيات القائمة على البرامج عوضاً عن الميزانيات القائمة على البنود لتعزيز قدرة البرلمانيين على مناقشة الميزانيات وتعديلها ومراقبتها؛ وإدراج قضايا كبار السن في التحليل وفي التقارير المرفقة بالميزانيات للتأكد من إنفاذ القوانين من خلال برامج ومبادرات ملموسة.

7- إبراز قضايا كبار السن في الحسابات الختامية التي لا تقلّ أهميةً عن الميزانيات لتفعيل الدور الرقابي للبرلمان.

8- تفعيل دور البرلمانات في حماية كبار السن، لا سيما في أوقات الأزمات والحروب وفي فترات التعافي أيضاً.

9- تعزيز التشبيك بين البرلمانات ومختلف أصحاب المصلحة، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء، لدعم آليات عمل البرلمانات (جلسات الاستماع وعمل اللجان) وتعزيز دور البرلمانيين في الاستجابة لقضايا كبار السن؛ وتكثيف

التواصل مع كبار السن وعائلاتهم والمجموعات التي تناصر قضاياهم من أجل دعم كبار السن وتحديد أولوياتهم وإشراكهم في عملية صنع السياسات.

10- دمج قضايا كبار السن في عملية المراجعة الدورية لخطة التنمية المستدامة والتقارير الوطنية الطوعية في هذا المجال.

11- تبادل الخبرات وتعزيز الحوار البرلماني بين الدول العربية، واقتراح تشكيل مجموعة عمل برلمانية عربية لمناصرة قضايا كبار السن في المنطقة.